تفعيل المشاركة السياسية النسوية في ظل التشريع الجزائري

Activating women's political participation under Algerian legislation

استلام المقال:2019/04/26 قبول المقال للنشر : 2019/05/24 نشر المقال:2019/06/20

د. عبدالقادر علال

جامعة عمار ثليجي، الأغواط – الجزائر

ملخص:

لقد خطت الجزائر خطوات عملاقة وأضحت تحتل مكانة ريادية إقليميا على الأقل في مجال التمثيل النسوي، وهي نتيجة تحققت بفعل ترسانة القوانين المسنة وآليات التمكين المتخذة في السنوات القليلة الماضية سواء على سبيل الالتزام بالاتفاقيات الدولية من ناحية ترقية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق السياسية للمرأة، أو كثمرة لنضال هذه الأخيرة المستمر وما رافقه من جهد مبذول مجسدا في مخططات وبرامج سطرتها السلطات العمومية عبر الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا لأجل تنمية العنصر النسوي والدفع بمكانته الاجتماعية وفي شتى الميادين وأبرزها الميدان السياسي إلى الأمام.

ومن هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى تسليط الضوء على آليات التفعيل الموجهة للمرأة الجزائرية بغية تعزيز مشاركتها السياسية وتجليات المتمثلة في تقلد مناصب المسؤولية العليا والتواجد في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، والتي اتضح أنها أتت أكلها ومكنت من رفع نسبة النساء البرلمانيات مثلا من 5 % بعد الاستقلال إلى نحو 30 % %حاليا، لا سيما بعد تعديل الدستور وتحديدا المادة 33 مكرر منه في 15 نوفمبر 2008 وإتباعه بالقانون العضوي القانون العضوي رقم 12 – 03 المؤرخ في 12 يناير2012.

الكلمات المفتاحية: مشاركة سياسية؛ مرأة سياسية جزائرية؛ قانون التمثيل النسوي.

Abstract:

Algeria has taken giant steps and has become at least a regional leadership position in the field of women's representation, the later have been achieved thanks to the arsenal set laws and mechanisms of empowerment, in terms of the International conventions commitment in terms of the promotion of human rights, including women's political rights, And the accompanying effort resulted in the plans and programs organized by the public authorities through successive governments since the independence to nowadays for the development of the feminine component and promoting its social status in various fields, notably made the political field forward.

The study aims to hilghlight on the mechanisms of targeted activation at women in order to enhance their political participation and their manifestations for holding high positions and to enable their presence in the local and national elected councils, which turned out to be fruitful and enabled women to raise the ratio of women parliamentarians, for example, it has been raisen from 5% after independence to 30% currently, especially after the amendment of the Constitution on 15 November 2018 and followed with the organic Law No. 12-03 of 12 January 2012 .

Keywords: the political participation; the Algerian political woman; the women representaion law .

مقدمة

تعد المشاركة السياسية للمرأة أسمى وأرقى تعبير عن الممارسة الديمقراطية القائمة على إشراك كافة أطياف وفئات المجتمع دون أدنى تمييز بين الذكر والأنثى وعلى مساهمة كل مواطن في تنمية مجتمعه سواء كان هذا المواطن رجلا أو امرأة، وهو ما سعت إليه القوانين الدولية والمحلية بصياغة نصوص تمنح للمرأة القدرة التي تجعلها متمكنة سياسيا، وبات هذا الموضوع – كحق من حقوق الإنسان ولارتباطه الوثيق بمقاييس الديمقراطية وترجمة مساهمة الفرد في اختيار مسؤوليه وحكوماته والتعبير عن رأيه في السياسات التي تدير شؤونه ومختلف القضايا المطروحة – يكتسي أهمية بالغة في الوقت الراهن، واستمر النقاش حول هذا الموضوع من زواياه المتعددة ليمتد إلى تعزيز تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وأحقية هذه الأخيرة في إدارة الشأن العام وتولي المناصب القيادية.

وكباقي نساء العالم لم تكن المرأة الجزائرية في منأى عن هذا النقاش القائم، فقد كانت قائدة عظيمة وصورها التاريخ أحيانا في أشكال أسطورية على غرار " تينهنان "، حيث تولت زمام الأمور وقادت المقاومات الشعبية وأبهرت في حدة الذكاء وشجاعة المواقف، ضاربة بذلك أروع الأمثلة في التحدي والصبر وحب الوطن من العصور الغابرة إلى الجزائر المعاصرة، فكانت لها أدوارا حاسمة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثورية بالرغم من معاناتها من شتى أنواع التعذيب والقهر والفقر والحرمان، واعترافا بما قدمته ولا تزال، حظيت بالكثير من البرامج والمخططات الرامية إلى تنميتها وفي مقدمة ذلك ميدان التربية والتعليم إلى أن بلغت مراتب علمية عالية وحازت شهادات ومؤهلات راقية، وتوسعت مجالات تنميتها لتشمل الاقتصاد والثقافة والرياضة ... غير أن المفارقة تكمن في عدم قدرتها على الظفر بالمناصب السياسية بالشكل الذي ظفرت به في باقي القطاعات لأسباب تتراوح بين المنظومة القانونية والتحديات الاجتماعية والتراثية وعقبات المعتقدات الفكرية والدينية.

وأمام هذا الوضع كان لزاما على السلطات العمومية وبحكم التعهدات التي ما فتئت تقدمها في كل مرة ومنه ما ورد في خطاب رئيس الجمهورية يوم 29 أكتوبر 2008 "سيعيد جميع الحقوق المسلوبة للمرأة مؤكدا بأنه ماض على هذا الدرب دون أن يخشى لومة لائم"، أضف إلى ذلك التعهدات والإمضاء على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة ومنها الحقوق السياسية أن تجد الفضاء الملائم لترقيتها وتمكينها من ولوج الحقل السياسي وفي مواقع المسؤولية ضمنه.

وعلى هذا الأساس تهدف دراستنا إلى معرفة مختلف الآليات والتدابير المتخذة لأجل ترقية المرأة الجزائرية من الناحية السياسية ومدى التطبيق الفعلي لها، وانعكاساتها على تولي المرأة للمناصب القيادية سواء كمنتخبة أو كمعينة، بالتطرق إلى موضوع المشاركة السياسية عموما ثم تخصيص جانب من البحث إلى المرأة السياسية الجزائرية ونضالاتها ومكتسباتها وما حظيت به لأجل التمكين السياسي لها، وصولا إلى التفصيل في قانون التمثيل وتوسيع المشاركة السياسية للعنصر النسوي، وذلك من خلال الإجابة على

التساؤل التالي: **ما هي الآليات المعتمد لتفعيل وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟** وذلك بإعطاء قراءة عن جملة الآليات واستقراء واقع الممارسة السياسية النسوية.

***

1- المشاركة السياسية:

1 – 1: مفهومها:

يدل مصطلح المشاركة على المساهمة في أمر من الأمور بصورة مادية أو معنوية. أما مصطلح السياسة، فيقال: " ساس الناس أي تولى رئاستهم وقيادتهم، وساس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها"،[1] ومن حيث المفهوم فيقصد بالمشاركة السياسية " تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسيات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر".[2]

وتعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية أنها "تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعنى إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، يؤكد هذا التعريف على أن هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة ".[3]

ومن بين التعاريف الأكثر شمولا هناك تعريف وينر – **Weiner** – "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، أو منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية ".[4]

وعليه فالمشاركة السياسية هي سلوك ذو طابع سياسي يمارسه الأفراد أو الجماعات بشكل طوعي إرادي بغية المساهمة في صنع القرارات واختيار الحكام في مختلف المناصب ومواقع القيادة والمسؤولية، مع مراقبة عمل الحكومة والتعبير عن المواقف والقضايا التي تشغل الرأي العام في فترات محددة.

ومن أجل توضيح أكثر لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة فمن المهم أن نذكر أن هذه المشاركة تمر بدرجات أو مراحل مختلفة :[5]

- تبدأ بالاهتمام بالشؤون العامة والأمور السياسية.

---

[1]- **المعجم الوسيط**، (2004)، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، ص 480.

[2] – كمال المنوفي، (1987) ، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت ، شكة رينعان للنشر والتوزيع ، ص340.

[3] – سامية بادي، (2005) ، **المرأة والمشاركة السياسية** – التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسطنينة : كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ص 27، نقلا عن طارق محمد عبد الوها ب (2000)، سيكولوجية المشاركة السياسية،القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 108 .

[4]– فريد فؤاد فاطمي، (2008) ، **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية** – دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران، جامعة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، ص37.

[5] – خالد حمود العزب، (2012)، **المشاركة السياسية للمرأة**، رؤية شرعية وتنموية، اليمن، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية ، ط1 ، ص11.

- تتطور نحو الالتحاق والانضمام إلى العمل السياسي.
- تتحول إلى القيام بنشاط سياسي وممارسة أدوار سياسية .
- الوعي بضرورة تحمل المسئوليات والمهام السياسية وتعاطي الأنشطة السياسية وكل أشكال العمل السياسي كقناعات.

وتنتهي هذه المراحل بقرار مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

وتكمن أهمية المشاركة السياسية فيما يلي :[1]

- تعتبر من خصائص المواطن الصالح في المجتمع الديمقراطي إذ تمنحه المشاركة السياسية الفرصة للاطلاع ومعرفة رأيه حول الحياة السياسية وإدراك أهمية هذه المعرفة وقدرته على مسايرة الأحداث السياسية والمساهمة في صنع السياسيات العامة، وتجسيد فعلي لاهتمام الفرد بمجتمعه وقيامه بوظيفته الجمعية، مما ينعكس على زيادة الشعور بانتمائه إلى المجتمع ويساهم في تنميته وتطوره.
- المشاركة السياسية تتيح المشاركة في بلورة القرار ورسم السياسات العامة لكل فئات وطبقات المجتمع، كما تشمل المشاركة المعارضة القوية التي تدعم الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية.
- بالنسبة للمرأة فالمشاركة السياسية تجعلها أكثر إدراكا لمشاكلها ما يفتح لها مجال التعاون بينها وبين كافة المؤسسات الرسمية والمدنية لحل هذه المشاكل ومعالجة قضاياها بشكل ايجابي، وهذا بدوره يعزز من دورها في المؤسسات المجتمعية ويزيل الهوة القائمة بينها وبين المؤسسات والقاعدة الجماهيرية لتحقيق خطط التنمية.

1- 2 - خصائص المشاركة السياسية:[2]

تتصف المشاركة السياسية والاجتماعية بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:

- سلوك تطوعي ونشاط إرادي.
- سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- سلوك إيجابي واقعي.
- عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية في المعرفة، الفهم، التخطيط، التنفيذ، الإدارة، الاشتراك، التقويم، تقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

---

[1] - حفصة بن عشي، حسين بن عشي " **ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة** "، مجلة المفكر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 ، سبتمبر 2014.

[2] - سعاد بن قفة، (2012)، **آليات المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 84-85 .

– لها مجالات مختلفة، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، يمكن أن يشارك الفرد في أحدها أوفي كلها في آن واحد، قد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية.

– حق وواجب في آن واحد لكل فرد من أفراد المجتمع.

– هي هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، هذا ما يعني

تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها كذالك وسيلة لتمكين الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية علاوة على أنها تقوم بتوحيد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تعمل على بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة فيبذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

2- المرأة السياسية الجزائرية:

إن المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية قديمة تمتد إلى الفترة الاستعمارية، فعملها السياسي لم يأت انطلاقا من وضعها الخاص وقضاياها الخاصة، وإنما بدافع من وعيها الوطني وقد تم ضمن الكفاح العام المسلح ضد القوى الاستعمارية الاستيطانية، ونموذج هذه المشاركة تجسد في "مقاومة لالا فاطمة نسومر" التي قادت جيوشا من الرجال لمقاومة الاستعمار الفرنسي، وأيضا في موقف الرفض للسياسة الاستيطانية الفرنسية التي عبرت عنها المرأة القسنطينية عندما ارتدت الزي الأسود بدل الحايك الأبيض حزنا على صالح باي.

2- 1 – مساهمة المرأة في الثورة الجزائرية:

رغم معاناتها من الفقر والجهل والحرمان إلا أن المرأة الجزائرية أدت دورا لافتا في كسر الحصار الذي كان مفروضا على الثورة وساهمت مساهمة قوية في الكفاح بطريقة مباشرة وغير مباشرة، سواء في الأرياف أو داخل المدن وتكفلت وفقا لذلك بعدة مهام داخل اللجان السياسية وكفدائية وممرضة وغيرها من المهام التي تتطلب التضحية والصبر، وتجلى نضالها السياسي ضمن:

– اتحاد النساء الجزائريات: الذي ظهر سنة 1943 وهو التنظيم الذي استمر إلى غاية 1955 تاريخ حله.

– جمعية النساء المسلمات الجزائريات : والتي تأسست في 24 جويلية 1947 وكانت أول منظمة نسائية تكونت من نساء مسلمات فقط.

ولأن العدو الأول للمرأة آنذاك خصوصا في ظل التحديات التي كانت تواجهها هو "الأمية" لذا انبرى التيار الإصلاحي بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس في المرافعة لصالح ضرورة تعليمها باعتبارها مفتاح تطور المجتمع ونهضته" فتجندت الصحافة الإصلاحية للنهوض بوضع المرأة وتحصينها من التقاليد البالية فبرزت العديد من المقالات الهادفة في عدد من المجالات والجرائد كالمنتقد، الشهاب، البصائر".[1]

---

[1] –أنيسة بركات، (1985)، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ، الجزائر ،ب د ،ب ط، ص 19 .

وتقسم مهام المرأة إبان الثورة التحريرية إلى ثلاثة أصناف:

– المناضلات: عن طريق التكفل بالتعبئة والتحسيس وبث الوعي الوطني والروح النضالية لصالح القضية الأم على مستوى الخلايا والأقسام والأفواج وهي أدوار قامت بها المرأة في الوسطين الحضري والريفي، "ونظرا لتمركز الثورة في الأرياف فإن نسبة 78% من النساء ناضلن في الريف، بينما 20% منهن ناضلن في المدن".[1]

– الفدائيات : تتكفلن بمهام تدمير مراكز العدو بما في ذلك المشاركة في الهجومات على الثكنات ومراكز الدرك والحرس وأماكن تجمع المعمرين كالملاهي والمقاهي.

– المسبلات: وتشمل مهامهن والتي غالبا ما كانت في المدن حراسة المجاهدين أثناء وتمهيد الطريق لهم أثناء عملياتهم في المدينة، وإخفاء العتاد والوثائق.

2 – 2 – المرأة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة اقتحمت المرأة الجزائرية المجال السياسي، لكن بصور محتشمة عكسها وجودها في الهيئات المنتخبة ومن ذلك تواجد عشرة نساء في أول مجلس وطني تأسيسي (1962 – 1964).

الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: الذي توخى هيكلة العنصر النسوي وتوعيته وتمكينه من مواجهة الصعوبات التي قد تعترضه فضلا عن إشراكه في التنمية الوطنية الشاملة مع تفعيل دور المرأة وإعطائها المكانة الاجتماعية اللائقة بها، وهو تنظيم ركز كافة جهوده على المرأة داخل المدينة متجاهلا نظيرتها في الريف، ثم أن بقاءه تحت سيطرة وتوجيهات الحزب الواحد وبعدها تحت غطاء التجمع الوطني الديمقراطي في السنوات الأخيرة عجل بانفجار الأوضاع وتنامي الانشقاقات أوساطه وأفقده المكانة التي بلغها في وقت سابق ، والحياد عن ما كان يناضل لأجله من مبادئ .

قانون الأسرة : حيث أتاح هذا القانون الفرصة لبروز مشاهد النضال السياسي للمرأة وظهور حركات نسوية وطنية كتلك التي عارضت قانون سنة 1966، وأخذت في الانتشار عبر كبرى ولايات الجمهورية مطالبة ببعض الحقوق المتمثلة في رفض تعدد الزوجات ورفض الزواج الإجباري.

وأهم ما يميز فترة ما بعد الاستقلال هو ضعف تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وفي المناصب القيادية العليا ، ولعل خير دليل على ذلك هو تأخر تعيين أول امرأة في منصب وزاري إلى غاية 1982 ممثلة في السيدة زهور ونيسي، ففي أول مجلس وطني تأسيسي (1962– 1964) – كما ذكرنا – تمكنت (10) نساء فقط من الظفر بمقاعد لهن ضمنه ، وذلك من أصل 197 عضوا، وهو عدد وبالرغم من قلته إلا أنه تراجع إلى مقعدين (2) في أو مجلس وطني (1964– 1965) ، وبقي في التأرجح في المجالس اللاحقة إلى أن وصل إلى سبعة مقاعد سنة 1998 .

---

[1] – صوراية رمضاني ،(2014)، **المرجعيات الثقافية والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر** – دراسة ميدانية لعينة من النساء المنخرطات في الجزائر العاصمة – أطروحة دكتوراه – ، جامعة الجزائر 2 ،ص 157.

أما في برلمان 1997 فقد بلغ عددهن 11 امرأة ثم ارتفع إلى 27 امرأة سنة 2002 ، فيما شكلن 30 برلمانية من مجموع 389 نائب أي ما نسبته 7,70 بالمائة سنة 2007، ثم القفز إلى 31,60 بالمائة في عهدة 2012/ 2017 أي حوالي 146 امرأة نائب"، محتلة بذلك المرتبة **28** في العالم في نسب تمثيل المرأة في البرلمان(**2012** أيار/ مايو)،[1] وهذا العدد يعادل تقريبا ثلث أعضاء المجلس الشعبي الوطني. أما النتائج المحلية لهذه الانتخابات أسفرت عن انتخاب 4715 امرأة على مستوى المجالس المحلية موزعة كالآتي : 4120 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية البلدية منهن 06 كرئيسات لمجالس محلية، و595 امرأة منتخبة لعضوية المجالس الشعبية الولائية منهن 02 كرئيسات لمجالس ولائية، وبهذا تعد الدولة العربية الأولى في هذا المجال.

وبدورها أفرزت انتخابات 4 ماي 2017 الأخيرة حوالي 120 امرأة على مستوى الغرفة التشريعية الثانية بتراجع قدره 25 مقعدا مقارنة بالعهدة السابقة ويرجع الفضل في هذه " الطفرة " السياسية السوية إلى قانون التمثيل النسوي .

ويلاحظ وجود أوعية ممولة للأحزاب السياسية من النساء وهي الجمعيات والمنظمات الجماهيرية النشطة على غرار ما هو موجود في الجزائر، إذ أن الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات وفرع النساء لجمعية الإرشاد والإصلاح مثلا واللتان كانتا ولا تزالان – ولو بشكل أقل حاليا – خزانا حقيقيا يدعم كلا من حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وحركة "حمس" على التوالي بالمناضلات والقياديات، يستقطبن الفتيات والنساء للنشاط الجمعوي ثم يقمن تلقائيا بإعدادهن ك" مشاريع " سياسيات ، وعند فرض تطبيق قانون حصة " كوطة " المرأة في المجالس المنتخبة لم تجد الأحزاب التي تملك جمعيات ومنظمات نسوية صعوبة في إدراج النسب المطلوبة ضمن قوائم الترشيحات عكس الأحزاب أو القوائم الأخرى التي اضطرت في كثير من الأحيان إلى طرق " غير نضالية " لإقناع النساء بالانخراط في صفوفها والترشح باسمها، لذا تعمد كافة الأحزاب لإنشاء خلايا نسوية تنشط على كافة المستويات بداية من المكاتب البلدية والفروع الولائية وصولا إلى الهياكل الوطنية لتلك الأحزاب.

3 – قانون التمثيل النسوي (القانون العضوي رقم 03/12):

واصطلح على هذا القانون بنظام الكوتا كلمة لاتينية يقابلها بالفرنسية كلمة **"quota"** وتعني في اللغة العربية النصيب أو الحصة، وقد انتقلت إلى اللغة العربية بلفظها اللاتيني في العصر الحديث، خصوصا مع ظهور المذاهب والنظم الاشتراكية الهادفة إلى حماية الاقتصاديات الوطنية، وقد درج

[1] – رماء دعاس و نهاد علي،(2016)، **التفاضل والتماهي في الفضاءات الثقافية** – السياسية وتأثيره في التمثيل السياسي للمرأة العربية في الداخل الفلسطيني ،مجلة إضافات، العدد 35 ،ص 107 .

الأوروبيون على استعمالها في الخطط والبرامج التي تسمح بتصدير أو استيراد حصص معينة من السلع. وفي الولايات المتحدة الأمريكية استعملت لأول مرة عام 1961 في عهد الرئيس كنيدي بإلزام الجامعات بتخصيص نسبة معينة من المقاعد للأقلية السوداء من بين المقبولين لديها في بعض الاختصاصات كالطب وغيره.[1]

وقد مهد له بالأساس التعديل الدستوري الذي استهدف المادة 31 وسن قانون عضوي يفرض تواجد المرأة في المجالس المنتخبة واشترط نسب معينة في قوائم الترشيحات وفق التعداد السكاني لكل ولاية، والذي تم إقراره بعد خطوات " محتشمة " تعديل الدستور وتحديدا المادة 31 مكرر منه بتاريخ 15 نوفمبر 2008 للوفاء بما قطع من تعهدات، وفي القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 وردت كيفية ضمان تفعيل تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، إذ تنص المادة الثانية منه " يجب ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها"،[2] وأتاحت هذه الآلية التي جرى العمل بها في الانتخابات التشريعية 2012 و 2017 مضاعفة عدد المنتخبات في كل من المجلس الشعبي الوطني والمجالس الشعبية المحلية بالولايات والبلديات ، وبهذا الإجراء حققت الجزائر سبقا على الدول العربية في هذا المجال.

وتمتد الحصص التمثيلية من 20 بالمائة إلى 50 بالمائة، وتتراوح بين 30 و 35 بالمائة بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية، فيما حددت نسبة 30 بالمائة للعنصر النسوي في البلديات التي هي مقرات دوائر وبالبلديات التي يزيد عدد قاطنيها عن 20 ألف نسمة.

وضمانا لاحترام محتويات هذا القانون ومقاصده نصت المادة الخامسة (05) منه على ما يلي : ترفض كل قائمة ترشيحات مخالفة لأحكام المادة 02 من هذا القانون العضوي، غير أنه تمنح آجال لتطابق قوائم الترشيحات مع أحكام المادة المذكورة في الفقرة أعلاه، على أن لا يتجاوز هذا الأجل الشهر الذي يسبق تاريخ الاقتراع.

---

[1] – سميرة بوشعالة، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدي**، الملتقى الوطني حول قضايا المرأة في المجتمع، أم البواقي ، يومي 6– مارس 2018.

[2]– المادة (02) من القانون رقم 03/12 ،المتعلق بترقية المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية، رقم، 01، السنة، 49 الصادرة في 14 جانفي 2012.

وبغرض تحفيز الأحزاب على استقطاب العنصر النسوي وإدراجه في القوائم تضمنت المادة السابعة (07) " يمكن للأحزاب السياسية أن تستفيد من مساعدة مالية خاصة من الدولة بحسب عدد مترشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان".

ومن جانب آخر وبنظام " الكوتا "هذا فتح الباب أمام ممارسات همها الوحيد التطابق مع القانون الجديد ومسايرة اللوائح المستحدثة بدل الاهتمام بالتكوين السياسي الراقي للمرأة واستقطاب النخبة منها في كافة التخصصات ومن ذوات المؤهلات العلمية العالية وإزالة تلك الصورة النمطية المروجة عن النساء الناشطات في الحقل السياسي.

وتظهر جليا مساعي السلطات العمومية في ترقية المرأة إلى مجالات الاقتصاد حيث تضاعف أيضا عدد النساء المسيرات للمؤسسات مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ 9.300 امرأة نهاية شهر أوت 2016 مقابل 4.451 امرأة مقاولة في 2010 أي بمعدل ارتفاع فاق 100 بالمائة ، وخلال سنتي 2005 – 2006 كانت النساء لا تمثلن سوى 3 بالمائة من رؤساء المؤسسات.

وفي قطاع الجمارك كقطاع اقتصادي مالي شبه أمني" بلغ قوامهن 4.000 امرأة عون أي نسبة تفوق 23 بالمائة من العدد الإجمالي للمنتسبين لهذه الهيئة "،[1] علاوة على ذلك " فإن المرأة تمثل 43 بالمائة من سلك القضاة في الجزائر و62 بالمائة من موظفي قطاع الصحة و68 بالمائة من المعلمين و51 بالمائة من الصحافيين ".[2]

ولعل آخر قرار يعكس بوضوح توجهات الدولة إزاء الرفع من مكانة المرأة هو تعيين يوم 5 جويلية 2017 أول امرأة (بودواني فاطمة) في رتبة لواء بالجيش الوطني الشعبي طيلة تاريخ الجزائر.

3 – 1 – محاسن وعيوب قانون التمثيل النسوي:

– هذا القانون أثرا إيجابيا على المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية لا سيما من حيث توسع هذه المشاركة (عدديا) نتيجة تطبيق نظام الكوتا الذي أعطى نتائج جد مهمة من أجل زيادة مردودية المشاركة النسوية داخل الأحزاب استجابة لمطلب الانسجام مع التحولات المتعددة التي شهدتها الجزائر.

– أقحم العنصر النسوي ضمن القوائم الحزبية المرشحة للانتخابات، وتم تقييم وزن هذه الأحزاب بقيمة التمثيل النسوي فيها، ما جعل الأحزاب تدرك ضرورة وجود المرأة في الهيئات الحزبية المحلية والولائية بل وفي كل الخلايا.

---

[1] – **وكالة الأنباء الجزائرية**، برقية رقم 0142 ، يوم 22 سبتمبر 2016 .

[2] – **وكالة الأنباء الجزائرية**، برقية رقم 0064 ، يوم 2 فبراير 2017 .

ISSN:2572 -0082
EISSN:

– تطبيق نظام التمثيل زاد من حضور المرأة في الانتخابات وعمليات اتخاذ القرار والقيادة، وهذا ما شجعها على ممارسة حقها الأساسي بالمساواة مع الرجل مثلما اتفق عليه قانونا وأخلاقيا في الدستور، ومكن من مضاعفة ها من عشرة نساء برلمانيات إلى ما يزيد عن 145 امرأة سنة 2012 و 120 برلمانية سنة 2017، وما يقابله من تمكين راسخ في تولي المناصب القيادية ومنها الجيش الوطني الشعبي.

وبالمقابل لا يمكن لهذا أن يعطي الانطباع بأن الجزائر بلغت مراحل " نموذجية " في التمكين السياسي للمرأة ويغطي على " نوعية " المستقطبات لهذا الحقل، بل بالعكس يلاحظ نوع من " التحايل " على مقاصد القانون وروحه ، ومن ذلك استعمال كل الطرق لاستمالتهن نحو الترشح كمغريات المال والوعود بالمناصب وبعيدا كل البعد عن معايير الكفاءة والنضال والسمعة الحسنة، وهذا الأمر بالذات أثر بالسلب على تركيبة البرلمان في العهدتين الأخيرتين وأنتج لنا كما يقول الإعلامي والصحفي سعد بوعقبة "برلمان الحفافات" كتعبير تهكمي منه عن نوعية غالبية ممثلات الشعب تحت قبة البرلمان.

– طريقة تنفيذ القانون في حد ذاته تشوبها الكثير من الشوائب فمن غير المعقول أن القانون يحدد نسبة 30 بالمائة من مجموع المناصب بولاية عدد مقاعدها ستة (6)، مما يعني تخصيص مقعدين للنساء في حين كانت النتائج بمنح مقعد واحد للمرأة، وهو ما حصل فعلا في انتخابات 2012 و2017 في صورة تبرز ضعف النظام الانتخابي الجزائري.

– النشاط السياسي النسوي لم يعد مؤطرا ولا يراعي ضروريات التكوين على النضال وتلقين أساليب الخطاب ومواكبة التقلبات السياسية والدفاع عن الخيارات بقناعة الحزب أو الجمعية ، وإنما هو مناسباتي لخدمة الحملات الانتخابية لا غير، مما يحيلنا إلى البحث في مستقبل هذا النشاط ومدى قدرته على الاستقلالية من تبعية مسؤولي الأحزاب وتوجيهاتهم بما يلائم أغراضهم لا أكثر لا أقل، وإلزامية ترسيخ نظرة عن المرأة السياسية مفادها أن هذه الأخيرة كيان ذو خصوصيات وله حقوق كاملة ومسؤوليات متعددة الأبعاد، يناضل من أجل مبادئ ويرنو لتحقيق جملة من المكاسب عامة ، وليس كما هو سائد لدى السواد الأعظم من الناس بأنها مجرد " بضاعة " انتخابية .

خاتمة:

يتفق الجميع على أن السعي لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية سبقته آليات التمكين التي انتهجتها السلطات العمومية من مختلف النواحي بما فيها التعليم ومرافقة مخططات محو الأمية في الوسطين الحضري والريفي، إلى أن بلغت أرقى المراتب العلمية التي أهلتها لتبوأ مناصب عليا في شتى المجالات ما عد المجال السياسي الذي ظل – ولجملة من الأسباب تتعلق بها هي في حد ذاتها وبالمجتمع والموروث الثقافي وكذا بالقائمين على الحياة السياسية – يشهد نسب تواجد ضئيلة لها ضمنه وفي مقدمة ذلك المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، الأمر الذي أثر طبعا على تواجدها في الحكومات

ISSN:2572 -0082 المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، ادرار– الجزائر
EISSN: المجلد: 03، العدد: 01، السنة: جوان 2019

المتعاقبة فكان أول حضور لها كوزيرة منتدبة سنة 1982 أي بعد 20 سنة من الاستقلال، وفي محاولة من السلطات العمومية لتدارك هذا التأخير " الذي امتد إلى بداية عهدة الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة بادر هذا الأخيرة إلى تعديل الدستور وإقرار قانون يقضي بإلزامية تواجد النساء في المجالس المنتخبة وفق نسب محددة بقصد توسيع النشاط السياسي لهن، والذي أدى في الأخير إلى توسيع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بالرغم ما يكتنفه من جدل حول طبيعته بين مؤيدين ومعارضين له، والملاحظ على هذا التوسيع هو اختزاله في الكم على حساب النوع مما يجعلنا نوصي بأهمية إيلاء الأحزاب السياسية لأهمية المرأة من منطلق أحقيتها بالمناصب والاهتمام باستقطاب النساء" النخبة" إلى العمل السياسي وبالمقابل على السلطات العمومية تطبيق القوانين الحالية تطبيقا تاما بعيدا عن مزاجية المسؤولين وتوفير الإطار المناسب الذي يسمح بممارسة سياسية نسوية قائمة على أسس تستمر لا على استدراج ظرفي لا يعكس مكانتها كعنصر أساسي في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – الكتب :

– المنوفي كمال، (1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شكة رينعان للنشر والتوزيع.

– بركات أنيسة، (1985)، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية** ، الجزائر، ب د، ب ط.

– خالد حمود العزب، (2012)، **المشاركة السياسية للمرأة**، رؤية شرعية وتنموية، اليمن، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية ، ط 1.

1 – 2 – المعاجم :

– **المعجم الوسيط**، (2004)، مصر ، مكتبة الشروق الدولية، ط 4.

1 – 3– المجلات والجرائد :

– بن عشي حفصة، بن عشي حسين " **ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة**"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 ، سبتمبر 2014.

– دعاس رماء، علي نهاد ،(2016)، **التفاضل والتماهي في الفضاءات الثقافية** – السياسية وتأثيره في التمثيل السياسي للمرأة العربية في الداخل الفلسطيني ،مجلة إضافات، العدد 35 .

– **وكالة الأنباء الجزائرية**، برقية رقم 0064 ، يوم 2 فبراير 2017 .

– **وكالة الأنباء الجزائرية**، برقية رقم 0142 ، يوم 22 سبتمبر 2016 .

1 – 4 – الملتقيات :

– بوشعالة سميرة، **المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدي**، الملتقى الوطني حول قضايا المرأة في المجتمع، أم البواقي ، يومي 6– مارس 2018.

–1 – 5 – الرسائل الجامعية:

– بادي سامية، (2005) ، **المرأة والمشاركة السياسية** – التصويت، العمل الحزبي، العمل النقابي–، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، ص 27، نقلا عن طارق محمد عبد الوها ب (2000)، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- بن قفة سعاد، (2012)، **آليات المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري نموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- رمضاني صوراية، (2014)، **المرجعيات الثقافية والمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر** – دراسة ميدانية لعينة من النساء المنخرطات في الجزائر العاصمة – أطروحة دكتوراه – ، جامعة الجزائر 2.

- فاطمي فريد فؤاد، (2008) ، **أثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية** - دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية للشباب بمدينة وهران، جامعة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير.